

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٠٣

الخميس، ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كوستا فيليو	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	الصين	السيد شنغ جيشنغ
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	غانا	السيد كوربيه
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيد كيماي
	المكسيك	السيد غوميس روبليدو فردوسكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة سييد
	الهند	السيد ماثور
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-44199 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال.

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند

المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2022/580 التي

تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

المجلس مستعد للشرع في التصويت على مشروع القرار

المعروض عليه. أ طرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

ألبانيا، البرازيل، الصين، فرنسا، الهند، أيرلندا، المكسيك،

النرويج، الاتحاد الروسي، الإمارات العربية المتحدة، المملكة

المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة

الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

غابون، غانا، كينيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١٢ صوتا

مؤيدا، من دون معارضة، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت. اعتُمد

مشروع القرار بوصفه القرار ٢٦٤٧ (٢٠٢٢).

أعطى الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات

بعد التصويت.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):

أرحب باتخاذ القرار ٢٦٤٧ (٢٠٢٢)، الذي يجدد ولاية بعثة الأمم

المتحدة للدعم في ليبيا. فالقرار يتضمن عددا من الرسائل المهمة، بما

في ذلك ما يتعلق بالعمليات السياسية والأمنية ونزاهة المؤسسة الوطنية

للفنط وحقوق الإنسان. وتكتسي الرسالة الواضحة الموجهة إلى الأطراف

الليبية بشأن ضرورة الاتفاق على مسار لإجراء انتخابات رئاسية

وبرلمانية في أقرب وقت ممكن، أهمية خاصة. ونشكر أعضاء مجلس

الأمن على مشاركتهم البناءة ودعمهم للعناصر الموضوعية للقرار.

ومع ذلك، فإننا نشاطر زملاءنا الأفارقة شعورهم بالإحباط إزاء

قصر مدة الولاية البالغة ثلاثة أشهر. وامتناعهم عن التصويت أمر

مفهوم بالنظر إلى رفض روسيا الانضمام إلى توافق الآراء بشأن

مقترحاتنا بمد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لفترة أطول.

ويتعارض نهج روسيا مع ما طلبته ليبيا والمنطقة والأمم المتحدة.

ولا يتسم هذا الإصرار على التمديد لمدة ثلاثة أشهر في ظل عدم وجود

ممثل خاص للأمين العام بقصر النظر فحسب، بل إنه يقوض أيضا

قدرة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على دعم القادة الليبيين لتحقيق

الأهداف السياسية والأمنية اللازمة لتحقيق الاستقرار في البلد.

ونرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام لإيجاد مرشح

مناسب لشغل منصب الممثل الخاص. من الواضح أن هذه ليست

مهمة سهلة. وندعو جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك

المجلس، إلى اتباع نهج بناء ومرن يسمح بتحديد موعد سريعا.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أيد الاتحاد

الروسي القرار الذي أعدته المملكة المتحدة بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم

المتحدة للدعم في ليبيا (القرار ٢٦٤٧ (٢٠٢٢)). لقد كان الحل الوسط

الوحيد المتاح لنا جميعا في هذه المرحلة. ونذكر جميعا أن التشكيل

الحالي لجهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة في ليبيا غير قادر

للأسف على معالجة المشاكل الملحة المتعلقة بتسوية الحالة في البلد،

باعتبارها حالة لا ترضي أحدا منا.

وليس من الطبيعي أن تظل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بلا

قيادة لفترة طويلة، الأمر الذي حد من الأدوات المتاحة لها لدعم الحوار

الليبي. لقد طال أمد فترة ولاية ستيفاني ويليامز في منصب المستشارة

القلم، على جهودها في تيسير المفاوضات. ويحدونا الأمل في أن يتم التوافق مستقبلا على تجديد ولاية البعثة لفترة أطول وبالشكل الذي يؤدي إلى تعزيز فعاليتها وكفاءتها ويجعلها قادرة على البناء على التقدم المحرز في العملية السياسية التي يقودها ويملكها الليبيون بمساندة الأمم المتحدة.

ونؤكد هنا على ضرورة أن تتمكن البعثة من تطبيق توصيات الاستعراض الاستراتيجي المستقل وتنفيذ ولايتها على أكمل وجه وبحيث تستطيع أن تضع استراتيجيتها على المدى الطويل لدعم الليبيين في جهودهم لأجل تحقيق السلام والاستقرار. كما نأمل أن تعود البعثة إلى العمل تحت قيادة ممثل خاص للأمين العام في القريب العاجل وفقا للقرار ٢٦٢٩ (٢٠٢٢).

وختاماً، نؤكد على أهمية استمرار هذا المجلس في التحدث بصوت واحد لدعم ليبيا وتحقيق تطلعات الشعب الليبي.

السيدة نغيما ندونغ (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر المملكة المتحدة بصفقتها القائمة على صياغة القرار ٢٦٤٧ (٢٠٢٢) على جهودها، فضلا عن أعضاء مجلس الأمن الآخرين على مشاركتهم خلال المفاوضات.

امتنت غابون عن التصويت على تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إن هذا التصويت دعوة لوضع مصالح الليبيين وشواغلهم فوق كل الاعتبارات الأخرى. ويجب على أعضاء المجلس تجاوز خلافاتهم وتقديم الدعم الذي تحتاجه ليبيا لتحقيق السلام الدائم. ولن يؤدي تقاعس مجلس الأمن عن العمل إلا لزيادة معاناة الشعب الليبي. ولم يكن أمام غابون خيار آخر سوى الامتناع عن التصويت.

وأود أن أذكر أعضاء المجلس بأن السفير الليبي قد اعترض بشدة على ما قلناه منذ فترة قصيرة، وذلك يوم ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٢٢ فيما يتعلق بعدم فعالية المجلس في الاتفاق على سبل حل الأزمة الليبية وفي عواقب هذا التقاعس على حياة ملايين الليبيين الذين لا يطمحون إلا للعيش في سلام (انظر S/PV.9098). لقد أجرى مجلس الأمن بالفعل أربعة تجديدات تقنية لولاية البعثة لمدة أقصاها ثلاثة أشهر -

الخاصة للأمين العام من دون منحها ولاية أمنية مناسبة طال انتظارها بدون مبرر، بالرغم من التأكيدات بأن التعيين كان تدبيرا مؤقتا.

ونلح على أن يقدم أنطونيو غوتيريش على الفور مرشحا جديرا وموثوقا به لمنصب ممثله الخاص في ليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا - مرشح مناسب للجهات الفاعلة الرئيسية الليبية فضلا عن أصحاب المصلحة الإقليميين - للموافقة عليه لاحقا من قبل أعضاء مجلس الأمن. ويؤكد القرار ٢٦٤٧ (٢٠٢٢) مرة أخرى إشارة واضحة إلى ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة في هذا الصدد. ونأمل ألا نضطر إلى ملاحظة إطالة متعمدة لهذه المسألة لخدمة أي مصالح انتهازية. إن البعثة بحاجة إلى قائد يتمتع بثقة الليبيين حقا.

لا يمكننا أن نتفق على التوصل إلى تسوية ليبية خارج الإطار الذي حدده مجلس الأمن. فهذا أمر غير مقبول، خاصة عندما نشهد دورة أخرى من القوى المتنافسة في ليبيا. لقد وصل البلد إلى حافة الهاوية التي ربما تؤدي استئناف النزاع المسلح. وأصبح مصير ليبيا وشعبها على المحك الآن. ولا يدفعا للإصرار على مسألة تعيين ممثل خاص سوى الاهتمام بالحفاظ على فعالية جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز التسوية في ليبيا.

ولكن لا تساعدنا الريبة الحالية للأسف على المضي نحو ذلك الهدف. ونذكر أن زملائنا الأفارقة غير راضين عن هذا الحالة التي كلما طال أمدها تفاقت وأصبحت أكثر خطورة ليس بالنسبة للبعثة فحسب، بل أيضا لدور الأمم المتحدة في ليبيا برمته. ولا يشجع الوضع الحالي الأطراف الليبية على مواصلة الجهود البناءة نحو توحيد البلد ومؤسسات الدولة.

ونحن على استعداد لتمديد ولاية البعثة لفترة زمنية قياسية وتقديم محتوى أكثر موضوعية لقرار مقبل. وبعد أن يعين رئيس للبعثة أخيرا، نثق بأن قيادة الأمانة العامة للأمم المتحدة ستأخذ إشارة المجلس هذه على محمل الجد.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): ترحب دولة الإمارات باعتماد القرار ٢٦٤٧ (٢٠٢٢) الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ونتقدم بالشكر للمملكة المتحدة، بصفقتها حاملة

ثالثاً، أعرب الممثل الدائم لليبيا السفير طاهر السني عن إحباطات الشعب الليبي بجلاء عندما خاطب مجلس الأمن يوم الاثنين، ٢٥ تموز/يوليه (انظر S/PV.9098). وقد طالب المجلس بأفعال بدلاً من الأقوال. وتعتقد غانا اعتقاداً راسخاً بأن تجديد الولاية بصورة موضوعية كان من شأنه أن يرسل إشارة إيجابية إلى الشعب الليبي.

رابعاً، بقدر ما تقدر غانا الجهود التي يبذلها الأمين العام لملء المنصب شاغر للممثل الخاص للأمين العام، فإن فشل مجلس الأمن في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مرشحه المقترح يزيد من تعقيد عملية السلام الليبية، مع مغادرة المستشارية الخاصة للأمين العام المعنية بليبيا. ونغتم هذه الفرصة لدعوة أعضاء مجلس الأمن إلى وضع المصالح العامة لليبيا فوق كل اعتبار، والعمل بشكل بناء مع الأمين العام في تعيين القيادة المنشودة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

إن الشعب الليبي يناشد بأعلى صوت من أجل إجراء الانتخابات كخطوة أساسية نحو إعادة بناء أمتة. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يخذلهم.

وفي الختام، نشجع السلطات الليبية المختصة على بذل كل الجهود اللازمة لتحقيق تطلعات الشعب الليبي من خلال إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في غضون فترة الولاية.

السيد شنغ جيشنغ (الصين) (تكلم بالصينية): تمر العملية السياسية الليبية حالياً بمرحلة حرجة. ولدى المجلس الوطني الليبي والمجلس الأعلى للدولة قدر كبير من التوافق في الآراء بشأن الأساس الدستوري للانتخابات، ولكن لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق نهائي. وعلى هذه الخلفية، تدعم الصين استمرار الأمم المتحدة في تأدية دور قناة الوساطة الرئيسية، وصوتت تأييداً للقرار ٢٦٤٧ (٢٠٢٢) بشأن الإنذار بتمديد بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

وما فتئ منصب رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والممثل الخاص للأمين العام شاغراً منذ أكثر من نصف عام. ودعا القرار مرة

في ١٥ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ و ٣١ كانون الثاني/يناير و ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٢٢. وفي حين تنذر جميع المؤشرات بالخطر وتزايد عدم الاستقرار في ليبيا لا يزال مجلس الأمن صامتا. ويزيد التدهور التدريجي للحالة الأمنية في الميدان من خطر فقدان جميع المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في السنوات الأخيرة. ولكن المجلس لا يزال غير مبال بينما تقوض هذه الولايات القصيرة مصداقية مجلس الأمن وسببت ضرراً بالغاً بثقة الشعب الليبي ودول المنطقة فيه.

تذكّر غابون مرة أخرى بأن لتدهور الحالة الأمنية في ليبيا تأثيراً واضحاً على استقرار المنطقة واستقرار السكان الأفارقة. والدليل على ذلك الحالة في منطقة الساحل التي جعل منها انتشار الأسلحة والإرهاب منطقة غير مستقرة.

لقد حان الوقت لوضع حد لهذه الدورة من التجديدات قصيرة الأجل التي لا تساعد الشعب الليبي. ونكرر تأكيد دعمنا لتعيين مواطن أفريقي من قبل الأمين العام في منصب الممثل الخاص للأمين العام على وجه الاستعجال. إن علينا أن نمكن الليبيين من توحيد صفوفهم ودعم بناء ليبيا أقوى بمنح بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ولاية فعالة.

السيد كوربيه (غانا) (تكلم بالإنكليزية): تود غانا أن تشكر المملكة المتحدة بصفقتها القائمة على الصياغة على جهودها الدؤوبة والملتزمة الرامية إلى تيسير المفاوضات بشأن القرار الذي اتخذ للتو (القرار ٢٦٤٧ (٢٠٢٢)).

للأسف، امتنعت غانا عن التصويت على القرار للأسباب التالية. أولاً، فشل مجلس الأمن مرة أخرى وللمرة الخامسة على التوالي في إظهار التزامه تجاه الشعب الليبي من خلال التمديد التقني وعدم تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لمدة عام واحد لتعزيز جميع مكاسب جهود السلام وتعزيز التفاعل الجاد بين المجلس والشعب الليبي من خلال البعثة.

ثانياً، ربما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن الأمانة العامة قد وجهت انتباه المجلس، في إحدى إحباطاتها، إلى أن الولايات القصيرة مثبته للمرشحين المحتملين لمنصب الممثل الخاص للأمين العام.

السيد كيماني (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): قام مجلس الأمن في أربع مناسبات - ١٥ أيلول/سبتمبر من العام الماضي، و ٣٠ أيلول/سبتمبر من العام الماضي، و ٣١ كانون الثاني/يناير، و ٢٩ نيسان/أبريل - بتمديد تقني لولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لفترات لا تزيد عن ثلاثة أشهر. وحدث الشيء نفسه اليوم، للمرة الخامسة. وفي كل مناسبة من المناسبات الأربع السابقة، أعربنا عن خيبة أملنا البالغة إزاء هذه التجديدات المقترضة. بيد أننا صوتنا مؤيدين، مع توقع جدّي بأن تتمكن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حتى في مثل هذا الشكل المتضائل، من تقديم الدعم لليبيا.

والمطلوب حقاً هو أن تكون للبعثة ولاية موضوعية لمدة ١٢ شهراً، بالإضافة إلى تعيين مبعوث خاص أفريقي مناسب.

ومنذ أيلول/سبتمبر من العام الماضي، أحيط مجلس الأمن علماً مراراً وتكراراً بالآثار المعيقة التي تخلفها الولايات القصيرة الأمد على قدرة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على تنفيذ ولايتها بفعالية. وقد سمعنا ذلك من الأمانة العامة ومن ممثل ليبيا. وفي يوم الاثنين الماضي، أعرب السفير طاهر السني عن أسفه لعدم قدرة المجلس على إيجاد غاية مشتركة في عمله بخصوص ليبيا (انظر S/PV.9098). وقد أشار إلى تواتر الاجتماعات وعدم وجود متابعة، وإلى أن اقتناعنا مراراً بأن الحلول التي يقودها الليبيون ويملكون زمامها هي التي ستجح لا يزال بحاجة إلى أن يدعم مجلس الأمن إحراز تقدّم بما أن البلد يخضع للفصل السابع.

إن القرار ٢٦٤٧ (٢٠٢٢)، الذي اعتمدها للتو واتخذناه، وولايته البالغة مدتها ثلاثة أشهر لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا يشكّل خيبة أمل أخرى للشعب الليبي. ونحن نقدر وجود بعض التغييرات الجوهرية في القرار، ولكن كينيا تعتقد أنه لم يعد من الممكن لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أن تعمل وفقاً لهذه الولاية المقترضة، والتي هي بالتالي غير مؤكدة.

والواقع أن الأحكام الجديدة في القرار لا يمكن تنفيذها تنفيذاً سليماً إلا بولاية أقرب إلى ١٢ شهراً. ولهذا السبب، امتنعنا عن التصويت لنشير إلى عدم رضانا عما بات يتحول بسرعة إلى وضع راهن ضار.

أخرى إلى تعيين الممثل الخاص لليبيا في أقرب وقت ممكن. ومن شأن تعيين الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن أن يساعد على استعادة الأداء الكامل للبعثة، وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على تقديم المساعي الحميدة، والمساعدة في تهيئة الظروف لحصول البعثة على تمديد أطول في المستقبل. وتؤيد الصين تقدم مرشح أفريقي لمنصب الممثل الخاص، وتأمل أن تحقق أعمال الاختيار والتعيين تقدماً أسرع.

وقد دامت القضية الليبية أكثر من ١١ عاماً. وسيساعد تعزيز الحوار وتحقيق المصالحة على تهيئة مناخ مؤات للعملية السياسية الليبية. وتؤيد الصين إدراج عملية مصالحة وطنية شاملة وجامعة في القرار، وتأمل أن تتفد جميع الأطراف في ليبيا تدابير بناء الثقة، وتقدر وتأيّد دعم الاتحاد الأفريقي للنشط لعملية المصالحة في ليبيا.

السيد غوميس روبيدو فردوسكو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):

تعرب المكسيك عن تأييدها للعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في أوقات حرجة لتحقيق الاستقرار السياسي والأمن في ذلك البلد. وبنفس الروح صوتنا مؤيدين للقرار ٢٦٤٧ (٢٠٢٢) حتى تتمكن البعثة من مواصلة العمل بالنظر إلى التدهور الملحوظ في الحالة في ليبيا. غير أنني أود أن أسجل في المحضر حقيقة أننا نُسهم في عدم اليقين، بأن نقتصر مرة أخرى في تمديد الولاية على ثلاثة أشهر، في وقت يحتاج فيه الشعب الليبي أكثر ما يحتاج إلى التيقن من دعم المجتمع الدولي. وبعد ما يقرب من عام من اللجوء المتكرر إلى تلك الطريقة، أصبحت الظروف التي تعمل فيها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا غير مؤكدة بشكل متزايد بسبب عدم وجود موضوعية تسمح لها بالعمل بطريقة مستقرة. وفي الوقت نفسه، لا يزال منصب الممثل الخاص شاغراً. وسيكون من المفيد لنا جميعاً أن نكسر هذه الحلقة المفرغة مرة واحدة وإلى الأبد. وتكرر المكسيك تأكيد أهمية تعزيز وجود الأمم المتحدة في ليبيا لإعادة توجيه العملية السياسية. ونحن على اقتناع بأننا نحتاج من أجل ذلك إلى بعثة للأمم المتحدة للدعم في ليبيا يتم إصلاحها تماشياً مع توصيات الاستعراض الاستراتيجي الذي أجري في العام الماضي وتحت قيادة قوية يدعمها مجلس الأمن دعماً كاملاً.

يجعل من الصعب بلورة حلول مستدامة للتحديات التي تواجهها ليبيا. ويجعل من الصعب تعيين أفضل مرشح لهذا الدور.

وتمر ليبيا بمنعطف حرج، وثمة دور رئيسي للبعثة في دعم الاستعدادات للانتخابات ومراقبة وقف إطلاق النار والإبلاغ عن قضايا حقوق الإنسان وتقديم المساعدة التقنية بشأن مالية الدولة وميزانياتها. ويعتمد الشعب الليبي على بعثة الأمم المتحدة. والتلاعب بالتفويض يضر بهم وبنا جميعاً. وستواصل الولايات المتحدة دعمها الكامل لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى إنشاء مسار يقوده الليبيون لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تستند إلى إطار دستوري.

أخيراً، أود أن أعتزم هذه المناسبة لأشكر المستشارة الخاصة للأمم المتحدة المعنبة بليبيا، ستيفاني وليامز. وأود أن أشكرها على جهودها الاستثنائية للتوسط في التوصل إلى اتفاق بشأن الإطار الدستوري للانتخابات. ونتمنى لها التوفيق في مساعيها المقبلة وندعو قادة مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة إلى العمل بشكل بناء نحو تحقيق الهدف الذي تسعى السيدة وليامز إلى النهوض به.

ونؤيد أيضاً الجهود التي تبذلها الأمانة العامة وأعضاء المجلس في مناقشتهم لإيجاد مرشح جديد - شخص يمكنه قيادة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بفعالية وتيسير الحوار الضروري بين القادة الليبيين من أجل تحقيق السلام الدائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل البرازيل.

ترحب البرازيل بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ونعتبر ذلك خطوة إيجابية لمجلس الأمن للاعتراف بأهمية جهود بناء السلام لمستقبل ليبيا. ومن الأمثلة على هذه الجهود بناء المؤسسات وإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكلها أمور مشار إليها في القرار ٢٦٤٧ (٢٠٢٢) الذي اتُخذ اليوم.

وفي ذلك الصدد، نذكر بالدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه لجنة بناء السلام في مساعدة البلدان على تنفيذ أولوياتها في مجال بناء السلام وتجديد ولايات بعثات الأمم المتحدة.

ونأمل أن يشجع تصويتنا جميع أعضاء المجلس على إعادة النظر في مواقفهم والموافقة على ولاية أطول عندما تنتهي الولاية الحالية البالغة ثلاثة أشهر في تشرين الأول/أكتوبر. ونأمل أيضاً أن يتم اختيار مبعوث خاص من أفريقيا وتعيينه خلال هذه الفترة حتى يتم تنفيذ الولاية الأطول أمداً تنفيذاً سليماً.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر المملكة المتحدة على دورها البناء بوصفها

القائمة على الصياغة بشأن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ويفضل العمل الشاق الذي تقوم به المملكة المتحدة وجهود معظم أعضاء المجلس، أصبح لدينا الآن ولاية أكثر موضوعية تتضمن صياغة هامة لدعم العملية السياسية وتأكيدات بأن عائدات النفط الليبية تدار بشفافية لصالح الشعب الليبي بأسره.

ويسرنا أن تكون لدينا ولاية موضوعية لأول مرة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠. ولكننا نشعر بخيبة أمل لأن مجلس الأمن اضطرّ، مرة أخرى، إلى قبول تمديد الولاية لمدة ثلاثة أشهر فقط.

ونشير إلى أن امتناع زملائنا، الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، عن التصويت اليوم كان احتجاجاً على إصرار روسيا على ولاية مدتها ثلاثة أشهر، ونحن نشاطر المجموعة إحباطها. ونعتقد أن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس يضعون في اعتبارهم بوضوح مصالح الشعب الليبي الفضلى.

وقد ثبت بالفعل زيف ادعاء روسيا الخادع بأن ولاية مدتها ثلاثة أشهر ستساعد الأمانة العامة بطريقة أو بأخرى على ضمان الدعم الكامل من مجلس الأمن للمرشح لمنصب الممثل الخاص للأمم العام.

بل على العكس من ذلك، وكما نكرت الأمانة العامة عدة مرات، فإن قصر المدة لا يؤدي إلا إلى زيادة تعقيد الجهود التي تبذلها الأمانة العامة. وإن إعادة النظر في الولاية كل بضعة أشهر يجعل من الصعب على بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تنفيذ خطط طويلة الأجل. وإنه

أخيراً، ولأن الديناميات الإقليمية ينبغي أن تؤخذ في الحسبان، فإننا نعتقد أن مرشحا من القارة الأفريقية سيكون مناسباً تماماً لهذا المنصب.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

وفيما يتعلق بولاية بعثة الأمم المتحدة، فإن الحل التوفيقى الذى تم التوصل إليه داخل المجلس بشأن مدتها يتيح للأمين العام وأعضاء المجلس فرصة جديدة للعمل بشأن تعيين قيادة البعثة، مع توقع تعيين مرشح مناسب في أقرب وقت ممكن. ونأمل أن تستفيد التجديدات اللاحقة لولاية بعثة الأمم المتحدة من أطر زمنية أكثر قابلية للتنبؤ بها.